

المبحث الثاني: الإسلام والأحزاب السياسية في فترة التعددية السياسية (1946 - 1960م)

- العلمانية الأتاتورية حملت في داخلها بذور تناقضاتها التي لا تزال تركيا تتحمل أعباءها في أزمت أخطرها أزمة الهوية، كما أن أزمة الشرعية لاحقتها أيضا فهي تقدم نفسها للمواطن التركي وللعالم باعتبارها نموذجا للحدثة والعصرنة والعقلانية والتقدم في مواجهة الارتداد والتخلف والرجعية، ولكن الممارسة عكست مدي تخلف وانحطاط هذه الأيديولوجية التي عكست روحا فاشية متصلبة هزمت في الحرب العالمية الثانية.

ولم يعد ممكنا تعايشها مع العصر وقيمه الجديدة، كما أن التطورات الداخلية في تركيا خاصة الأشواق الدينية التي قمعت بقوة وعنف غير مسبوقين كانت تبحث لها عن متنفس وبدا أن النظام السياسي العلماني للحزب الواحد أضيق من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عاشتها تركيا حتي داخل الحزب الجمهوري نفسه.

أولا: إعلان التعددية الحزبية وظهور الحزب الديمقراطي :

- هذه التطورات كان لا بد أن تجد لها متنفساً وهذا ما شعر به " عصمت أينونو "، ووجد أنه لا مفر من إعلان التعددية الحزبية خاصة وأن

" أتاتورك " سبق له وأن حاول اصطناع حزب معارض من قبل هو " الحزب الجمهوري الحر "، فأتاتورك كان لديه شعور قوي بأن أحد أدوات العصرنة والالتحاق بالغرب هو أن يكون هناك أكثر من حزب سياسي

الفصل الثاني: الأحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور الرفاه

واحد.

وفي نوفمبر عام 1945م أشار " عصمت أينونو " إلي أنه حان الوقت لإجراء تعديل رئيسي في نظام الحزب الواحد لكي نجعله متلائماً مع متطلبات العصر، فالنقص الرئيسي في النظام هو فقدان حزب معارض وأعلن أنه " للبقاء مع متطلبات البلاد والتعايش مع جو الحرية، والديموقراطية فإنه سيكون بالإمكان تكوين حزب سياسي آخر ".

- تشير المصادر إلي أن هناك سبباً داخلياً هو مناقشة لائحة الإصلاح الزراعي الذي تبناه حزب الشعب الجمهوري والذي جوبه برفض من بعض أعضاء الحزب، وسبب خارجي وهو توقيع تركيا علي اتفاقية تأسيس الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، والمطالبة بضرورة الالتزام بالاتفاقيات الدولية والمعايير الجديدة للنظم السياسية التي تحترم حقوق الإنسان وتمنح الناس حق الحرية والاختيار بما في ذلك الحق في الانتخابات الحرة بين أحزاب متنافسة.

وعبرت المجموعة المعارضة من الحزب الجمهوري عن نفسها بشكل قوي عند مناقشة ميزانية وزارة التجارة عام 1945م وإعدادها تقريراً يطالب بالحرية والديموقراطية والمراقبة والشفافية وتعدد الأحزاب، ورفضت الهيئة البرلمانية للحزب التقرير، ثم طردت المجموعة المعارضة التي كان يتزعمها " فؤاد كوبريللي "، " وعدنان مندريس "، " وجلال بايار "، " ورفيق قورالتان " (1).

(1) عن التطورات التي عرفتها تركيا بعد الحرب العالمية الثانية والتي قادت إلي نظام التعدد الحزبي يمكن مراجعة العديد من المراجع: الصفصافي أحمد المرسي، التطور الديمقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة، الجزء الأول، حرب الاستقلال والجمهورية الأولى 1918 - 1960، م. س. د، ص 141 - 164، وأيضا:

الدين والدولة في تركيا المعاصرة

- أسست المجموعة التي طردها " حزب الشعب " حزبا جديدا باسم " الحزب الديمقراطي "، في السابع من يناير عام 1947 م بزعامة " جلال بايار "، وكان هو الحزب الثاني في تركيا بعد حزب " النهضة القومية " (1).

وهكذا دخلت تركيا مرحلة سياسية جديدة هي مرحلة التعددية السياسية والحزبية، وكما يشير " أحمد السعيد سليمان " في كتابه " التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة "، الحزبان كانا يمثلان في البداية جبهة متحدة ضد التيار الإسلامي الذي لم يضعف أبدا في الأناضول، فالحزب الديمقراطي وإن كان أقل في عدائه للدين من الحزب الجمهوري ولكنه كان حزبا " لا دينياً " (2). وجرت انتخابات المجالس البلدية الأولى في تركيا في ظل نظام تعددي وبانتخاب مباشر من الشعب في 26 مايو 1946 م، ولم يدخلها الحزب الديمقراطي.

تحول سلوك الحزب الجمهوري ليتجاوب مع الحالة السياسية الجديدة فألغى العديد من القوانين المقيدة للحريات والتي غل بها الحركة السياسية والمجتمعية للبلاد، وأجريت الانتخابات العامة في 21 يوليو 1946 م،

Bernard Lewis, The Emergence Of Modern Turkey (London: oxford university press, 1968) pp. 254 - 270.

وأيضاً:

kamal H. Karpat, Turkey, s Politics: Ttransition To Multi - Party System, Op. cit, p. 143 - 146..

(1) عن حزب النهضة القومية راجع: عبد العزيز محمد عوض، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، م. س. د، ص 43 حيث يذكر أن حزب النهضة القومي دخل الانتخابات المحلية عام 1946 م، واستطاع أن يحقق بعض النجاح، كما دخل انتخابات عام 1950 ولم ينجح في الحصول علي أية أصوات، وأسس الحزب رجل الأعمال التركي " نوري داميراغ " وتأسس الحزب في يوليو عام 1945 م.

(2) أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية في تركيا المعاصرة، م. س. د، ص 77.

الفصل الثاني: الأحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور الرفاه

ورغم تردد قادة الحزب الديمقراطي في دخول الانتخابات لكن قواعد الحزب طلبت منهم دخولها فاستجابوا، وكان مؤيدو الحزب الديمقراطي من معارضي الجمهوريين يتعاضمون بشكل مذهل لدرجة أن الحزب صار له تنظيماته في كل أقاليم تركيا وحتى قراها.

وانضم للحزب المارشال “ فوزي جاقماق “ المشهور بتدينه وشرفه واستقامته وحب الناس له وكان له مكانة متميزة بين الجماعات الدينية، واتخذ الحزب الديمقراطي شعار “ كفاية.. خلاص “ (1) وفي هذه الانتخابات استطاع الحزب الديمقراطي أن يحصل علي 64 مقعداً معظمها في المدن الكبرى، وأن يحصل علي 18 مقعداً في اسطنبول من مجموع 27 مقعداً ولم تعلن النتائج إلا بعد ثلاثة أيام(2).

(1) الصفصافي أحمد مرسي، التطور الديمقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة، الجزء الأول، م. س. د، ص 158 حيث يشير إلي أن الأفيش الانتخابي للحزب الديمقراطي كان “ خلاص.. كفاية “، وكانت الجماهير تلتف حول الحزب بشكل غير مسبوق، كما أن منع الأحزاب اليسارية والدينية جعل المعارضة الدينية واليسارية معا تحاولان التعبير عن معارضتهما تحت لافتة الحزب الديمقراطي، ومن المصادفات القدرية المثيرة أن تكون حركة “ كفاية “ هي التي فجرت الوعي المصري بضرورة التغيير والإصلاح للنظام المصري نحو ديموقراطية تعددية حقيقية عام 2005، وأصبحت كلمة “ كفاية.. خلاص “ هي الياقطة أو المظلة التي تتحرك تحتها القوي الاجتماعية والسياسية المصرية الراضة لممارسات الحزب الوطني الحزب الوحيد في البلاد الذي يسيطر علي موارد الدولة السياسية ويبدو معه النظام الحزبي في مصر كما لو كان نوعاً من الحزب الواحد، وهو هنا يشبه لحد كبير حزب الشعب الجمهوري الذي كان يحكم تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن الحالة المصرية يمكن مقارنتها مع الحالة التركية في هذه الحقبة. وعن الحزب الجمهوري ونشأته راجع: إبراهيم العريس، الحزب الديمقراطي يخرج إينونو من الحكم، الحياة، 22 مايو 200. وذكر المقال أن عهد “ إينونو “ كان من أسوأ عهود الاستبداد في تركيا إذ كان من لا يمكنه دفع الضرائب القاسية التي تفرضها الدولة يذهب لمعتقلات السخرة.

(2) ظل والي اسطنبول لا يريد إعلان النتائج لمدة ثلاثة أيام والناس تنتظر علي أحر من الجمر، وزاره المارشال فوزي جاقمق وطالبه باحترام كلمة الناس وإعلان النتائج. نفس المرجع، ص 160.

الدين والدولة في تركيا المعاصرة

- بدا واضحا أن الديمقراطية دقت بقوة وسرعة لم تكن متوقعة الأبواب التركية، وأن قوي المعارضة للعلمانية الكمالية متجذرة بقوة في قلب المجتمع التركي الباحث عن الديمقراطية والحرية بكل حيواته التي لا يمكن حصارها أو مدافعتها⁽³⁾.

ووفق ما رواه " رجب بكير " أشد الكماليين تطرفاً فإنه لما كلف بتشكيل الوزارة الجديدة عام 1946 م، وكان في مبني مجلس الأمة الكبير تجمع علي الجانب المواجه للمبني جموع غفيرة من الناس البسطاء ولما رأته هتفت " يحيا الديمقراطيون "، وفي انتخابات عام 1950 م فاز الحزب الديمقراطي بأغلبية مقاعد البرلمان التركي بنسبة بلغت 53.6% مقابل 40% لحزب الشعب الجمهوري وأصبح " جلال بايار " رئيساً للجمهورية و " عدنان مندريس " رئيساً للوزراء وظل الحزب يحكم تركيا حتى عام 1960 حين قام انقلاب جمال كورسيل " بقيادة لجنة الوحدة الوطنية Nuc.

ثانيا: الأحزاب الإسلامية الجديدة إبان التعددية السياسية :

- مع كسر شوكة حزب الشعب الجمهوري وعدم وضوح موقف الحزب الديمقراطي من الدين، استقال المارشال " فوزي جاقماق " من الحزب الديمقراطي وأسس حزباً مستقلاً هو حزب الأمة عام 1948م وانضم إليه التيار الديني داخل الحزب الديمقراطي، وأكد حزب الأمة علي حرية الوجود والمعتقد للأفراد لممارسة الدين باللغة التي يختارونها. وقال السكرتير العام للحزب: " إن مبادئ العلمانية تمنع الدولة من التدخل في القضايا ذات الطبيعة الدينية ".

(3) نفس المرجع، وهو ينقل عن جريدة " الجمهورية " التركية عام 1946 م في 26 يوليو.

الفصل الثاني: الأحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور الرفاه

وفي 4 فبراير عام 1949 م تم رفع الأذان باللغة العربية في “ المجلس الوطني الكبير “، وعلقت صحيفة Kudret المتحدثة بلسان “ حزب الأمة “ إن الحكومة هي المسؤولة عن ذلك لأنها منعت حرية التعبير عن الضمير “، بينما قالت جريدة ULUS الناطقة بلسان حزب الشعب “ إننا إذا سمحنا للرجعيين بترتيل الأذان اليوم، فإنهم سوف يطالبون غداً بالشرعية وإعادة الخلافة الإسلامية “ (1).

وطالب الحزب الديموقراطي وحزب الأمة بإلغاء المبادئ الستة للكلمالية من الدستور، إذ لا يجوز إبقاءها ضمنه مع التعددية الحزبية وقبل " يونيو " هذا الجدل وحذفت مبادئ الحزب الكمالي من الدستور التركي، وأصبح لحزب الأمة وجوده المؤثر في الخمسينيات، فقد دخل الانتخابات البرلمانية وحصل علي مقعد واحد، ولكن التوجهات الإسلامية الواضحة للحزب جعلت الحزب الديموقراطي وبموافقة من الحزب الجمهوري يتخـذ قراراً بـحله قبل انتخابات 1954م بحجة أنه يستغل الدين في السياسة، ولكن محكمة النقض التركية ألغت قرار الحل، بيد أن الحزب أعاد تشكيل نفسه من جديد باسم “ حزب الأمة الجمهوري “، وحصل علي خمسة مقاعد في انتخابات عام 1954 م (1).

(1) Mehmet yasar. Op. cit, p. 70.

ونصت المادة الثانية عشرة من برنامج حزب الأمة علي “ حرية الضمير والاعتقاد لكل مواطن وحقه في ممارسة عبادته باللغة التي يريدها “، وعن واقعة الأذان في البرلمان فإن شابين دخلا خلصة ورفعوا الأذان الذي كان ممنوعاً باتاً.

(1) عن حزب الأمة وبرنامجه راجع طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، دراسة في الفكر والممارسة، القاهرة: جواد الشرق، ط1، 2001 - 1421 هـ، ص 64 فهـ و يـ ذكر “ يقدر الحزب قيمة العقيدة والأخلاق والأعراف والعادات والتقاليد والمشاعر العظيمة في تشكيل

الدين والدولة في تركيا المعاصرة

- شهدت الخمسينيات انتعاشاً واسع النطاق للطرق الدينية مثل "التيجانية" والنقشبندية " والبكتاشية " والقادرية"، وتأسس عام 1951م حزب جديد اسمه " الحزب الديمقراطي الإسلامي " أسسه " رفعت جواد أتليخان " المعروف بعذائه الشديد للماسونية واليهودية، وكان يسعى لسد الفراغ الروحي الذي كانت تعيشه البلاد في ذلك الوقت، ولكنه أحيل للمحكمة بتهمة استخدام الدين في السياسة، وأغلق بعد ستة أشهر من تأسيسه، فقد تضمنت المادة الأولى لبرنامج " إن رابطة الحزب التي هي المبادئ المقدسة وعقائد الأمة ستحمي من كل تدخل ".

أما المادة الثالثة فنصت علي " ستلغي المبادئ التي لا تتفق مع مطالب وميول الأمة " وهو ما اعتبرته المحكمة مخالفاً للدستور، ورغم عدم تحقيقه نجاحاً أو تأثيراً يذكر لكنه وقف ضد المد الشيوعي ونظم هجمات علي اجتماعات الأحزاب اليسارية ومثقفها وهو ما أزعجهم وأخافهم منه(1).

النظام الاجتماعي فهي لا يمكن أن تتغير أبداً وتظل دوماً خارج سيطرة الدولة " وأيضاً عبد العزيز محمد عوض الله، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، م. س. ذ، ص 54 (1) عن الحزب الديمقراطي الإسلامي راجع: نفس المرجع، 65 وأيضاً أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، م. س. ذ، ص 30. وأيضاً إدريس بوانو، معادلات خفية في الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا، المستقبل العربي، ع يناير 2004، ص 70، وكان " جواد رفعت أتليخان " أسس عام 1947 حزباً اسمه " حزب المحافظين " اعتمد علي الأسس الإسلامية في برنامج، وأغلق قبل أن يبدأ نشاطه، وهو نفسه كان من مؤسسي حزب النهضة الوطني ذات التوجهات الإسلامية أيضاً ولجواد رفعت أتليخان كتاب مترجم إلي العربية بعنوان " أسرار الماسونية "، وعدة كتب أخرى منها " الخطر المحيط بالإسلام " إسلام صاران تهلكة "، وأيهما لتركي اعرف عدوك " تورك أوغلي دوشمانك طائي "، والدولة الخفية " كيزلي دولت "، وراجع جواد رفعت أتليخان، أسرار الماسونية، ترجمة نورالدين الواعظ وسليمان محمد أمين القابلي، هدية مجلة الأزهر، ذو القعدة 1405 هـ. وعن وضع الماسونية في تركيا

الدين والدولة في تركيا المعاصرة

وعبرت عن ذلك صحيفة الحزب ZAFAR بقولها: “ إن الحزب الديمقراطي قد وضع المبادئ النقية للإسلام أمامه، فهو المرشد والمساعد للعلم والتقدم والفضيلة والأخلاق الحسنة “. وفي التصريحات المتكررة لقيادته قالوا: “ لارجوع عن فصل الدين عن الدولة، إلا أن تركيا بلد مسلم وستبقي كذلك “ (2).

بل إن “ مندريس “ قال “ نعلن بأن تركيا مسلمة وستبقي مسلمة، ويجب عدم إبقاء الطفل بعيداً عن تعاليم الدين الذي يعد حقاً من حقوقه الطبيعية “ وكذلك الشروح الإسلامية(3).

- سمح الحزب الديمقراطي بعودة الأذان باللغة العربية، وأن تكون الصلاة باللغة العربية، وعودة تلاوة القرآن لبرامج الإذاعة التي تبث من أنقرة، وعودة حصص التربية الدينية للمدارس، وتخصيص حصص من ميزانية الدولة للتعليم الديني في مدارس الأئمة والخطباء، وفي قونية قدم أعضاء في الحزب الديمقراطي مذكرة إلي مؤتمر حزبي محلي عام 1951م تطالب بعدم حظر العمامة للرجل أو الحجاب للمرأة، أو استخدام اللغة العربية، وإعادة الاعتبار للأحكام الشرعية في المعاملات مع المطالبة بإباحة تعدد الزوجات(1).

(2) راجع هذه التصريحات لمندريس في: أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها، م. س. ذ، ص 39 - 40.

(3) نفس المرجع، ص 5 وهي جزء من خطاب ألقاه في مدينة “ قونية “ عام 1954م.

(3) Mehmet yashar, op. cit, p. 76 - 77.

حيث أشار إلي أن تلاوة القرآن الكريم من إذاعة “ أنقرة “ بدأت مع الاحتفال باليوم الأول من شهر رمضان وبدأت بعشر دقائق في الصباح ومثلها في المساء. وصرح “ مندريس “ أن جعل الأذان باللغة التركية في عهد “ أتاتورك “ كانت تفرضه ظروف الثورة، لكنه اليوم يمثل جرحاً للضمير الديني ويتناقض مع حرية الضمير والاعتقاد، وقال إمام مسجد في اسطنبول “ إن العالم الإسلامي من حولنا يؤذن بالعربية والترجمة للتركية شئ معيب “.

الفصل الثاني: الأحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور الرفاه

وتقررت حصص التربية الدينية عام 1956 علي المدارس الثانوية، وأعيد فتح معهد الدراسات الإسلامية في اسطنبول عام 1959م، ونشطت حركة النشر والمطبوعات الإسلامية، وزاد عدد النساء اللواتي يرتدين الحجاب في تركيا. كما زاد عدد الأشخاص الذين يبادرون إلي بناء المساجد بشكل ملحوظ منذ عام 1950 م، وزاد عدد المراكز الإسلامية التي بنيت بالجهود المالية الذاتية، وزاد عدد الحجاج الذين يرغبون في أداء فريضة الحج، كما زاد عدد زوار مشاهد ومقابر أولياء الله الصالحين.

ولوحظ زيادة أعداد الصائمين في شهر رمضان. وزادت أعداد الذين يصلون الجماعات في المساجد ويظهرون التبجيل تجاه الأئمة والوعاظ، وزاد الاقتباس والاستشهاد من القرآن الكريم بين العامة، وانتشرت المكتوبات الدينية في الأماكن العامة كالمتاجر، ووسائل النقل، وبدأت الطرق الصوفية ذات الطابع الشعبي في العودة من جديد، وانتشرت الرسائل الدينية التي يطبعها الأفراد علي نفقتهم، وازداد الاهتمام بما يجري في الأقطار الإسلامية الأخرى، وزاد عدد الطلاب الذين يلتحقون بكلية الإلهيات. وزاد عدد الجمعيات الإسلامية الأهلية⁽¹⁾، وشهدت مديرية الشؤون الدينية توسعا هائلاً في اختصاصاتها.

- شهدت الخمسينيات عنف المواجهة بين “ الكمالية “ “ والإسلام “،

ويصف مصطفى محمد، المشاعر الجياشة لمسلمي تركيا عند عودة صوت المؤذن من جميع المنارات بالأذان الله أكبر فيقول “ فما تري تركيا موحدا إلا وخر في الطرقات ساجدا شاكرًا لله عز وجل، داعياً بالخير لعننان مندريس وراجع مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، ألمانيا الغربية، ط1، 1984 - 1404 هـ، ص 20.

(1) عن مؤشرات العودة للدين في المجتمع التركي في فترة الخمسينيات راجع بشكل أساسي:

Mehemt yashar, op. cit, p. 77.

Hugh Poulton, Top Hat, Grey Wolf and Crescent, Turkish Nationalism And Turkish Republic (London: Hurst&Company, 1997) p.171.

الدين والدولة في تركيا المعاصرة

فعلي سبيل المثال فإن أحد نواب الحزب الديموقراطي عن "سامسون" كتب في أكتوبر عام 1952 م في مجلة Buyuk Cihad "أي الجهاد الأكبر وذكر " أنه ليس حقيقة أن الأمة ممتنة لقيام "أتاتورك" بالثورة.. الأمة يجب أن تبحث عن حل في القرآن الكريم".

وأشاد أحد الأئمة بالعمامة في خطبته وتحدث عن خطر الاختراق الغربي للأمة"، بينما كانت عناوين الدوريات الإسلامية تصدر بمانشيتات من قبيل "إلي أي حد تم تدمير الأجيال" أو "لماذا تنوح هذه الأمة؟"، وعبرت الطريقة التيجانية عن احتجاجها على الكمالية بطريقة عنيفة فذهبت تدمر وتكسر تماثيل أتاتورك "في الفترة ما بين 51 - 52 م لأنها منافية للإسلام⁽²⁾.

وتعرض الكاتب الصحفي العلماني "أحمد أمين يالمان" لهجوم بسبب تنظيمه لمسابقة ملكات الجمال اللواتي ظهرن وهن شبه عاريات، وتحرك الحزب الديموقراطي فآدان "نجيب فاضل" الذي كان يصدر مجلة "الشرق الكبير Buyuk Dogu، وآدان "أشرف أديب" الذي كان

(2) اصطدم أصحاب هذه الطريقة مع رجال الشرطة وهم يحاولون تحطيم تماثيل أتاتورك ولذا قبض علي "علي بيلا و أوغلو" ومجموعة من مريديه وقدموا للمحاكمة عام 1952 م، وقضت المحكمة عليهم بعقوبة تراوحت بين 5 - 10 سنوات بينما فرضت الإقامة الجبرية علي شيخ الطريقة، وتلاشت الطريقة التيجانية من تركيا عام 1925، لكنها عادت مرة أخرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما أصبح "كمال بيلاو أوغلو" رجل الأعمال التركي الضليع في القانون بتجديد هذه الطريقة وأصبح شيخاً لها، كما شنت السلطات حملة واسعة علي الطريقة النقشبندية عام 1954م في ماردين وقبض علي 17 منهم، وحاكمت شيخ الطريقة المولوية في يونية عام 1950 م، وشيخ القادرية في مارس 1951 م، وقبضت علي جماعة من البكتاشية وراجع إبراهيم الدسوقي شتا، الحركة الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص 66، واستنتت الدولة قانوناً لحماية تماثيل أتاتورك من العدوان وكذلك ذكر سيرته بسوء. وعرف باسم قانون "حماية أتاتورك" وراجع المطلب الأول من الفصل الثالث من هذه الدراسة بعنوان الطرق الصوفية وتجلياتها المعاصرة في تركيا حيث أشرنا إلي الطريقة التيجانية ومعارضتها للكمالية، ص 291.

الفصل الثاني: الأحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور الرفاه

يصدر مجلة "سبيل الرشاد" وأوقفت المجلتان، وقبض علي الشباب الذين هاجموا " " أحمد أمين يالمان " (1).

- مع تزايد المؤشرات التي تؤكد علي التحول ناحية الإسلام في تركيا، فإن معارضي الحزب الديمقراطي ركزوا علي ضرورة عدم استخدام الدين في السياسة والذي يمكن أن يقود إلي تدمير المجتمع، وطالبوا بمعاملة الصحف الإسلامية مثل " أهل السنة " وطريق الإسلام " وطريق الله " كالصحف اليسارية المتشددة التي تم إغلاقها، وكان الحزب الديمقراطي يؤكد علي مفهومه للعلمانية التي تمنع استخدام الدين في السياسة ولكنها في نفس الوقت تحترم حرية التعبير والتفكير والضمير وتحترم الإسلام كدين للأتراك. وظهر داخل الحزب الديمقراطي جناح إسلامي قوي عام 1953م، وهو ما دفع مندريس لمهاجمة الميول الإسلامية لبعض أعضاء البرلمان داخل الحزب.

وقال " الحزب الديمقراطي ليس قسماً داخلياً أو فندقا يقبل أناساً يخالفون أفكاره ومبادئه.. إن الحزب يوافق علي جميع المظاهر الدالة علي احترام الإسلام في تركيا ولكنه يعارض الأحكام الشرعية لأن العمل من جديد بمقتضاها يؤدي إلي إرباك الدين بالسياسة وبلبلة الشئون

(1) أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، م. س. ذ، 37 - 38، وقد جرح أحمد أمين بلمان جرحاً بالغاً ولم يقتل، وتعاون مع توجهات الشرق الكبير الحزب الديمقراطي الإسلامي، وعن حياة نجيب فاضل راجع:

www. bab. com ولد عام 1904 ومات عام 1983 م، وكان يلقب بسلطان الشعراء وله تأثير فكري هائل علي حركات الشباب الإسلامي في تركيا. ومثلاً راجع تأثير نجيب فاضل علي " عبد الله جول " وزير خارجية تركيا الحالي وأحد كوادر الحركة الإسلامية الطلابية في تركيا فترة السبعينات // www. islamonline. net/Arabic/famous/2002/11/article وأيضاً تأثيره علي " طيب أردوغان ".

الدينية“ (1).

وطرد مندريس من الحزب تسعة نواب كان من بينهم اثنان من الوزراء السابقين عام 1955 م، وقطع عشرة نواب علاقتهم بالحزب للعمل كمستقلين، وحذا حذوهم ستون نائباً، وتشكل حزب جديد علماني هو حزب “ الحرية “ بزعامة فوزي لطفي قره عثمان أو غلو نائب “ مانسيا “، وإبراهيم أوقتم “ بيروسة “، وجمع الحزب حوله تسعة وعشرين نائباً ليكون بذلك أهم قوة في المجلس الوطني الكبير، وهذا في الواقع كان أحد الأسباب التي عززت التوجهات الإسلامية للحزب الديمقراطي، فالانشقاقات العلمانية داخل الحزب جعلته يتجه بشكل تلقائي ناحية القوي والاتجاهات الإسلامية(2).

- هناك مؤشرات لا تخطؤها العين علي استخدام الحزب الديمقراطي للدين في أغراض سياسية، فالمعلومات تشير إلي وجود علاقة بين “ مندريس “ و “ نجيب فاضل “ الكاتب الإسلامي ذو النزعة المتشددة حيث كان يحصل علي الدعم بين الحين والآخر من الحزب الديمقراطي الذي مول جريدة الشرق الكبير التي كان يصدرها، والانطباع العام هو أن الحزب الديمقراطي كان يلجأ لنجيب فاضل حين يكون محتاجاً لدعمه في مواجهة التيارات اليسارية والتيارات الإباحية المعبرة عن الماسونية.

كما أشار " مندريس " في حملته الانتخابية عام 1957 إلي أن تركيا في السبع سنوات المنقضية بني بها أكثر من 15 ألف مسجد، وأدت نجاة مندريس “ من حادث تفجر طائرته قرب “ لندن عام 1959 م،

(1) نفس المرجع، ص 46.

(2) (Hugh Poulton, Top Hat, Grey wolf and Crescent, Op.cite, p 172 .

الفصل الثاني: الأحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور الرفاه

فيما اعتبره الناس معجزة - إلي الاقتراب بقوة من الإسلام، و الابتعاد عن العلمانية والإصلاحات الكمالية التي تعرضت للهجوم والنقد وهو ما جعل العديد من الباحثين ينظرون إلي الحزب الديمقراطي نفسه كأحد تجليات “ الإحياء الإسلامي ” في تركيا(1).

ووظف الحزب الديمقراطي الاتجاهات الإسلامية المتزايدة بين الناس لدعوتهم إلي الانضمام للجبهة الوطنية Vatan Cephesi وهو ما وصفه “ أينونو “ بأنه تقسيم للبلاد وتهديد لوحدها، واتخذ الهجوم المتبادل بين “ الحزبين “ الديمقراطي “، “ والجمهوري “، طابعاً دينياً حتي قيام الانقلاب الأول عام 1960 والذي كان استباقاً من الجيش والقوي العلمانية لقطع الطريق علي المظاهر الإسلامية التي أعطت الانطباع بأن تركيا في طريقها للـ_____تخلص من_____ الكمالية “ والعودة إلي ذاتها وجذورها وتقاليدها المستمدة من الإسلام(2).

وبشكل عام فإن الإسلام ظل حاضراً وبقوة في حسابات الأحزاب التركية حتي أكثرها علمانية وقت الانتخابات بالذات، فقد تعاون مثلاً عصمت “ أينونو “ مع حزب الأمة الجمهوري ذات الجذور الإسلامية،

(1) Ibid, p. 173.

وراجع أيضاً: feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy: 1950

(London:C, Hurst, 1977) p. 372, 1967

(2) إبراهيم الدسوقي شتاء، الحركة الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص 69 حيث يميل إلي أن الحزب الديمقراطي في النصف الثاني من عقد الخمسينيات بدأ يتحول فعلاً ناحية إدراك أن الإسلام هو قدر تركيا، وتشير بعض المراجع إلي اعتقاد الجيش بأن دعم الحزب الديمقراطي للنورسيين سوف يقود إلي عودة تركيا مرة أخرى لتكون دولة دينية، راجع طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية ف تركيا المعاصرة، م. س. ذ، ص 60 وهو ينقل عن شريف ماردين في كتاب مكتوب باللغة التركية بعنوان الدين والسياسة في تركيا Turkiyede Din ve Siyaset.

الدين والدولة في تركيا المعاصرة

وكانت القاعدة التصويتية لحزب الشعب الجمهوري في وسط الأناضول تأتي من الطريقة البكتاشية، كما كان العلويون الشيعة في تركيا يصوتون له علي اعتبار أن العلمانية الكمالية تحميهم كأقلية من التمييز والاضطهاد⁽¹⁾.

رابعا: حركة النور والأحزاب السياسية بعد إعلان التعددية :

- نشير إلي علاقة " حركة طلاب النور " بالأحزاب السياسية في فترة مابعد الخمسينيات باعتبارها أحد تجليات الإحياء الإسلامي في هذه الفترة، وكان السماح لها بالتعبير العلني عن نفسها وتخفيف الضغوط عليها تعبيراً عن الاعتراف بأهمية الدين والإيمان في حياة الناس وهو التوجه الذي بدأ يظهر بقوة في تركيا حتي داخل " حزب الشعب الجمهوري " نفسه بعد الحرب العالمية الثانية - كما أسلفنا - و انعكس ذلك علي حركة " النور " التي قادها وأسسها الشيخ " سعيد النورسي " .

فمع عام 1949م تبدأ المرحلة الثالثة من مراحل تطور حياة الشيخ كما أرخها المتابعون لمسيرته وسيرته، وهذه المرحلة تبدأ منذ خروجه من سجن

" أفيون " وحتى وفاته عام 1960 م.

كان " النورسي " في هذه الفترة يرسل الرسائل إلي السياسيين ورجال الحكم يحثهم فيها علي اتباع الشرع والاسترشاد بالإسلام الذي هو الحل الصحيح لكل مشاكل الأمة. وشهدت هذه الفترة فك الحصار عن رسائل وطلاب النور الذين أصبحت حركتهم قانونية وعلنية وغير مجرمة بناءً علي حكمين من المحاكم التركية التي أقرت بالإجماع أنه " لا توجد

(1) (Hugh Poulton, Top Hat, Grey wolf and Crescent, op. cit, p. 172.

الفصل الثاني: الأحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور الرفاه

أية فعاليات أو نشاطات سياسية لبديع الزمان النورسي وهو لا يدعو لتشكيل أية جمعية سياسية أو طريقة صوفية ومؤلفاته بأجمعها إيمانية وعلمية وهي تفسير للقرآن الكريم،، وانتشرت " رسائل النور " بشكل واسع جدا بين جموع الشعب التركي بكافة فئاته وطبقاته وتشير التقديرات إلي أن مايقرب من مليون نسخة من رسائل النور تم تداولها بين الناس بعد عام 1950، وأن أكثر من هذا العدد قرأها.

- مع مجئ الحزب الديمقراطي إلي الحكم أرسل " النورسي " رسالة تهنئة لرئيس الجمهورية " جلال بايار " وأعلن تأييده للديموقراطيين، ورغم ذلك استدعي " النورسي " للمحكمة عام 1952م في اسطنبول بسبب نشر أحد طلاب الجامعات التركية رسالة " مرشد الشباب "، وبرأت المحكمة الشيخ النورسي "، وكانت المحكمة في ذاتها تعبيراً عن الميدي الذي تغلغلت فيه " رسائل النور " في نفوس الجماهير التركية الذين ضاقت بهم المحكمة التي حاكمت " النورسي ".

وفي انتخابات عام 1957م الذي فاز الحزب الديمقراطي فيها في مواجهة حزب الشعب الجمهوري صوت فيها " النورسيون " للحزب الديمقراطي "، بل إن سعيد النورسي " صوت بنفسه لصالح الحزب الديمقراطي تقديرا لاستجابة حكومته لبعض مطالب النورسيين الدينية ومنها إعادة السماح بزيارة الأضرحة وعلي رأسها ضريح " مولانا جلال الدين الرومي "، والذي وافقت الحكومة علي إحياء ذكرى وفاته.

- بعد عام 1956م أعيد الاعتبار للفكر النورسي الذي تم الاعتراف به رسمياً وتبرنته من قبل علماء متخصصين من رئاسة الشؤون الدينية التركية الرسمية ومن أساتذة الجامعات في كليات الحقوق، بل ومن أساتذة

الدين والدولة في تركيا المعاصرة

ينتمون للتيارات اليسارية ذاتها. وسمح لأول مرة في تركيا بنشر حياة النورسي تحت عنوان “ بديع الزمان “.

ويشير رأي أحد المحاكم القضائية في رسائل النور إلي التحول الفكري الكبير في نظرة القضاة إلي الإسلام فهم يقولون “ إن جرائم المتهمين هي قراءة تفاسير القرآن وشراؤها وحملها، فدين الشعب هو الإسلام، والكتاب الأساسي لهذا الدين هو القرآن، فقراءة تفاسير القرآن لا تخل بالنظم الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل تقويها بالكتب المحتوية لمعاني القرآن، والشروح الدينية تحافظ علي النظم وهذه ضرورة لا بد من قبولها، وفي هذا المعني قال نائب اسطنبول في المجلس الوطني الكبير “ علي فؤاد باشكيل “ : “ إن اتهام العقيدة النورسية هو اتهام للإسلام، فالنورسية ليست ذنباً، وإنما هي رجوع إلي الإسلام والإيمان الحقيقي الصافي “.

- وفي سياق التوتر بين التيار العلماني والتيار الإسلامي في تركيا أواخر الخمسينيات قبض علي عدد من طلاب النور علي إثر حملة إعلامية علمانية علي “ حركة النورسيين “، ومثلت المحاكمات التي تعرض لها أنصار النورسي “ ساحة لكشف الأضواء علي الصراع الفكري في تركيا بين العلمانية والإسلام، كما كانت سبباً في ترسيخ فكرة “ الإيمان “ في مواجهة المادية واللا دينية، وتعد المرافعات التي قدمها المحامون للدفاع عن أفكار “ النورسي “ ومشروعه الإيمان وثائق مهمة لمعرفة وكشف ماتعرضت له الدولة التركية علي يد الكمالية والعلمانية، وكانت في الوقت نفسه وثيقة إدانة لعصر أتاتورك والجمهورية.

وتوفي “ النورسي “ عام 1960 حيث تم نقل رفاته بعد ذلك إلي مدينة

الفصل الثاني: الأحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور الرفاه

“إسبرطة” علي يد الانقلابيين حيث دفن في مكان لا يزال مجهولاً⁽¹⁾.

وبشكل عام يمكن القول إن عقد الخمسينيات في تركيا كان هو عصر التأسيس لظهور الحركة الإسلامية المعاصرة والتي ستعبر عن نفسها بشكل سياسي مستقل فيما بعد، وكان هو عصر عودة الإيمان واحترام الإسلام كدين في مواجهة التيارات الإلحادية التي عبر عنها حزب الشعب الكمالي، وكان تعبيراً عن تراجع العلمانية ومحاولة تكيفها مع حرية العقيدة والضمير لأغلبية المجتمع التركي فيما يمكن وصفه بانحطاط العلمانية التي أرساها “أتاتورك”، وبدأت الحداثة هي التي تتأسلم فيما يمكن وصفه بـ “أسلمة الحداثة” بدلاً من السياسة الكمالية التي كانت تريد للإسلام أن يتعصرن فيما عرف بسياسة “تحديث الإسلام”. وكما سنري لن نستطيع الانقلابات الدورية التي شهدتها تركيا فيما بعد - أن تؤثر سلباً في المنجزات الإسلامية والديموقراطية التي تحققت في الخمسينيات في مواجهة العلمانية الشمولية رغم أنها عبرت وبثبات لا يتزعزع عن الوفاء للميراث الكمالي وللعلمانية.

(1) اعتمدنا علي المعلومات الواردة في المتن عن النورسية علي الكتاب المهم: أورخان محمد علي، سعيد النورسي، رجل القدر في حياة أمة، القاهرة، دار الفضيلة، وهو المرجع الأساسي الذي يعتمد عليه مثلاً أحمد نوري النعيمي في كتابه الذي اعتمدنا عليه هو الآخر أيضاً، أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، م. س. ذ، ويشير “شريف ماردين” إلي أن الصعود الكبير “للنورسية” كان في عقد الخمسينيات حيث اعتمد علي الدعاية الواسعة لأحد مراكزها المهمة في العاصمة الألمانية “برلين”، كما يشير إلي أن معظم منتسبيها في تركيا يأتون من القرى الصغيرة في الأناضول، راجع الكتاب المهم بالإنجليزية:

Serf Mardin, Religion and Social Change in Turkey: The case of Bediuzzaman said Nursi, (Albany: state University of New york press, 1989).